

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9355

الأربعاء، 21 حزيران/يونيه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة الحفيتي	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة شاندا
	الصين	السيد داي بينغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكسلي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-17945 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

ياوندي، التي أنشئت بعد التوقيع على مدونة ياوندي لقواعد السلوك في عام 2013. وننوه بالتقدم المطرد الذي أحرزته دول خليج غينيا والمنظمات دون الإقليمية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقي ولجنة خليج غينيا، بدعم نشط من الشركاء الدوليين، نحو تنفيذ الركائز الأساسية للهيكل على مدى السنوات الـ 10 الماضية. وعلى وجه التحديد، شهدنا نجاح إطلاق أربعة من مراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات الخمسة. وتتضمن مراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات الثلاثة المقررة في الحيز البحري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي تغطي المناطق هاء وواو وزاء، ومركزا واحدا من مركزي التنسيق البحري المتعددي الجنسيات التي تقرر إنشاؤها في المنطقة دال من الحيز البحري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وقد أدى تفعيل هيكل ياوندي، وإن لم يُنجز بالكامل، إلى زيادة كبيرة في التعاون في مجال الأمن البحري في خليج غينيا. وقد أفضى، على وجه التحديد، إلى تعزيز تبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية، فضلا عن تبسيط عملية تعميم المعلومات المتصلة بالأمن البحري ذات الطابع العملي على الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها أصول الشركاء الدوليين البحرية المنتشرة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يسر هيكل ياوندي الاستخدام الفعال للأصول البحرية المحدودة من خلال تشكيل أفرقة عمل بحرية مشتركة. وقد مكن هذا التجميع الفعال لموارد دول خليج غينيا من سد الفجوات في القدرات الوطنية والإقليمية وكفالة قابلية التشغيل البيني للأصول البحرية.

وبينما ننظر في الإنجازات الجديرة بالثناء والتقدم المحرز على مدى السنوات الـ 10 الماضية، نحث على زيادة الدعم للتصدي والتحديات والفجوات العديدة التي تعوق التنفيذ الكامل لهيكل ياوندي. وتتضمن تلك التحديات والفجوات عدم كفاية الموظفين عبر مختلف طبقات الهيكل الأقاليمي الأمن البحري، بما في ذلك في مركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، فضلا عن الافتقار إلى المعدات المناسبة والدعم اللوجستي عبر مختلف الهياكل ونقص التمويل المستدام الذي يمكن

الرئيسية: وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة مارثا أما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ وسعادة السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وسعادة السيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسيد خوسيه مابا أبيسو، الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (تكلت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الأمن البحري في خليج غينيا.

منذ أن قدمت إحاطتي السابقة للمجلس بشأن هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (انظر S/PV.9198)، استمر انخفاض حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا بشكل مطرد. وقد كان ذلك الانخفاض، الذي بدأ في نيسان/أبريل 2021، نتيجة للجهود الكبيرة التي تبذلها السلطات الوطنية التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة، فضلا عن دعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. ولا تزال الدوريات البحرية المنتظمة التي تقوم بها الدول الساحلية لخليج غينيا والنشر المنهجي للأصول البحرية الذي يضطلع به الشركاء الدوليون يشكّلان معا رادعا فعالا للتصدي لأعمال الجماعات الإجرامية.

ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي ساهمت في هذا الاتجاه الإيجابي التشغيل المستمر للآلية الأقاليمية للأمن البحري، هيكل

منهما المتمثلة في تعزيز الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي للأخطار المتداخلة والعبارة للحدود التي يتعرض لها السلام والأمن وبناء على طلب مركز التنسيق الأقليمي، مشروعاً أقاليمي يهدف إلى دعم المركز في إجراء استعراض لمدونة ياوندي لقواعد السلوك لتقييم حالة تنفيذ هيكل ياوندي. ويواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العمل وتنسيق الجهود مع مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة بالإضافة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، وهم ملتزمون بتقديم مزيد من الدعم للمبادرات الإقليمية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مدونة ياوندي لقواعد السلوك.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن أي جهد لتقييم مدونة ياوندي لقواعد السلوك أو استعراضها يجب أن يتضمن التركيز على ثلاث مسائل رئيسية.

المسألة الأولى تتعلق بالإطار القانوني. فلا يزال من الضروري تجريم أعمال القرصنة وإنشاء ولاية قضائية عالمية على هذه الأعمال بموجب القوانين الوطنية، وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، من أجل التصدي للتهديد الذي تشكله القرصنة. ولذلك، من الحيوي أن تواصل جميع الأطراف الموقعة جهودها لتحديث أطرها القانونية، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأي أطر قانونية دولية وإقليمية تكميلية أخرى.

ثانياً، تأتي أهمية معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 (S/2022/818). ومن أجل القضاء الفعال على التهديد الذي تشكله القرصنة والسطو المسلح في البحار، ينبغي لأصحاب المصلحة الوطنيين والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الدوليين أن يسعوا بهمة إلى التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكامنة وراء تجنيد الأفراد في الشبكات الإجرامية البحرية. وبدون

الانتبؤ به. وتكتسي سرعة التصدي للتحديات التي تعوق التنفيذ الكامل لهيكل ياوندي أهمية بالغة للحفاظ على المكاسب الحالية، فلا تزال حوادث القرصنة تهدد سلامة حركة المرور البحري في المنطقة. وتشير الأرقام الأخيرة بالفعل إلى أن الحوادث تتحول باطراد من مياه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اتجاه الحيز البحري للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وفي ضوء هذه التطورات وتمشياً مع قرار مجلس الأمن 2634 (2022)، أشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا ومركز التنسيق الأقليمي على تعزيز الجهود الرامية إلى استعراض حالة تنفيذ هيكل ياوندي لقواعد السلوك فيما يضطلعون بدورهم المحوري بصفتهم القيمين عليه. وسيكتسي الاستعراض أهمية جوهرية لحشد المزيد من الدعم والمداخلات اللازمة لتسريع وتيرة العملية. وفي ذلك الصدد، نحيط علماً بأن الاجتماع السنوي الرابع المقبل لكبار المسؤولين في مركز التنسيق الأقليمي، الذي سيعقد في أبوجا بمشاركة لجنة خليج غينيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، سيتضمن مناقشة بشأن الذكرى السنوية العاشرة لعملية ياوندي وكيفية المضي قدماً.

وتلتزم منظومة الأمم المتحدة بتقديم ما يلزم من مساعدة سياسية تقنية لدول خليج غينيا فيما تبذله من جهود ترمي إلى التنفيذ الكامل لهيكل ياوندي. ويواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة لتنفيذ أحكام مدونة ياوندي لقواعد السلوك، بما في ذلك من خلال مواءمة آليات التنسيق والتصدي في مواجهة انعدام الأمن البحري. ويُقدم الدعم التقني واللوجستي من أجل تسيير دوريات مشتركة في المناطق هاء وواو وزاء التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في محاولة للتصدي للتحديات المرتبطة بالافتقار إلى القدر الكافي من الموارد المادية وغيرها من الصعوبات اللوجستية التي تعوق حالياً تشكيل أفرقة العمل البحرية المتوخاة وتسيير دوريات مشتركة.

وقد وضع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تمشياً مع ولاية كل

وسط أفريقيا. كذلك تقع تلك المنطقة على الحدود مع ساو تومي وبرينسيبي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكونغو، ليصبح مجموعها سبع دول من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

يمتد خليج غينيا على مسافة 3,307 كيلومترات، وتبلغ مساحته حوالي 1,225 مليون كيلومتر مربع. لديه إمكانات كبيرة في مجال الهيدرولوجيا والطيران والتعدين والتجارة والسياحة. إنه مصدر للهيدروكربونات لأجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، في الوقت نفسه، يواجه الخليج في وسط أفريقيا تحديات لا تعد ولا تحصى، لا سيما فيما يتعلق بمسائل تعيين الحدود وترسيمها، والأمن والرصد، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والأنواع المهددة بالانقراض، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتكنولوجية، وتآكل السواحل والأمن البيئي.

وفيما يتعلق بالأمن، من المهم التذكير بأنه بالإضافة إلى الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، - تسبب عطل في التداول عن بعد في فقد 10 ثوان من هذا البيان. وفي 25 آذار/مارس، وقع هجوم على ناقلة النفط Monjasa Reformer قبالة ساحل مدينة بوانت - نوار في الكونغو. في المجمل، تم الإبلاغ عن 55 حادثا متعلقا بالأمن البحري في الأشهر الستة الأولى من عام 2023 في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في خليج غينيا. ومع ذلك، مقارنة بالفترة بين عامي 2018 و 2020، حدث انخفاض منذ عام 2021 في حالات القرصنة وأخذ الرهائن في منطقة وسط أفريقيا في خليج غينيا. ويمكن تفسير هذا الاتجاه التنازلي، من ناحية، بأنه نتيجة قيام الدول بتعزيز قواتها البحرية، بوجود السفن الدولية المنتشرة كجزء من الوجود البحري المنسق لمكافحة القرصنة في المياه الخاضعة للولاية القضائية وفي أعالي البحار، ومن ناحية أخرى، بأنه نتيجة زيادة تقاسم المعلومات بين الدول التي جرت كجزء من منتدى التعاون البحري لخليج غينيا، الذي أنشئ في نيسان/أبريل 2021.

منذ عام 2009، التزمت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بتنسيق جهودها لمكافحة التحديات الأمنية في

تحقيق الزخم على تلك الجبهة، سيظل التقدم العام في كبح ذلك الخطر محدودا. وفي ذلك الصدد، بعد الشروع في عملية الاستعراض، سيكون من المهم أن تتضمن تركيزا على الوقاية. وفي هذا الصدد، سيقضي الأمر أولا النظر في سبل تعزيز المزيد من المشاركة، ومساهمات المجتمع المحلي في تصميم بنية العملية، وثانيا في وضع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن أثر الجريمة البحرية على النساء والفتيات والرجال والفتيان من أجل تحسين المعلومات المتاحة لخيارات السياسات وتطبيقاتها.

ثالثا، مهما شددنا، لن نكون مبالغين في التشديد على الأهمية الحيوية لتعزيز التنسيق بين الأطراف الموقعة، ومركز التنسيق الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونتطلع إلى قيادتها المشتركة في تحديد نظرة استراتيجية، ورسم خريطة طريق للعقد القادم لاستكمال تشغيل هيكل ياوندي. وندعو الشركاء الراغبين في تقديم الدعم اللازم لتلك الجهود الإقليمية.

الرئيسة: أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد دا بيدادي فيريسيمو.

السيد دا بيدادي فيريسيمو (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخطب المجلس للمرة الثانية في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9338). في البداية، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السفارة نسيبة والإمارات العربية المتحدة، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه، على دعوة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مرة أخرى إلى جلسة مهمة.

إن المجلس إذ قرر تكريس جلسة اليوم للأمن البحري في خليج غينيا، فإن هذا يدل على اعتراف واضح بالأهمية المتعددة الأبعاد للمنطقة الجغرافية والتحديات المتصلة بالأمن التي تواجهها. تغطي المنطقة المعروفة باسم خليج غينيا، بوصفها مجالا بحريا أفريقيا في المحيط الأطلسي، وسط إفريقيا وغرب إفريقيا. يمتد خليج غينيا من أنغولا في الجنوب إلى الكاميرون في الشمال على طول ساحل

مجالاتها البحرية وفي المياه القارية المشتركة، فإنها تعرب أيضا عن رغبتها في تعزيز تعاونها مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف المهتمين بدعمها في تحقيق الأهداف المتعلقة بسيادة وأمن مجالاتها البحرية ومياهاها القارية المشتركة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون تكرار الإعراب عن شكر منظمتنا لرئيس المجلس على دعوته مرة أخرى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى المشاركة في مناقشات اليوم المهمة.

الرئيسة: أشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد توراي.

السيد توراي (تكلم بالإنكليزية): ترحب لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بفرصة مخاطبة أعضاء مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع المهم.

تطورت القرصنة في خليج غينيا تطورا كبيرا على مدى السنوات الـ 14 الماضية. فقد ارتفع عدد هجمات القرصنة بشكل كبير من 45 في عام 2010 إلى 64 في عام 2011، مع تسجيل أكبر عدد من الهجمات في المياه النيجيرية، وفقا للمنظمة البحرية الدولية. وأسفر رد البحرية النيجيرية عن صد التهديد من المياه النيجيرية، ولكن التهديد ظل حقيقيا في المياه الإقليمية للمنطقة المجاورة. وهذا ما يفسر زيادة هجمات القرصنة في مياه بنن إلى 20 هجوما في عام 2011. وبطبيعة الحال، تسبب ذلك في مشاكل مالية خطيرة لبنن، التي شهدت انخفاضا بنسبة 40 في المائة في إيراداتها من الأنشطة الاقتصادية المهمة، مثل عمليات الموانئ.

شملت استجابة البلد والمنطقة والمجتمع الدولي عدة تدابير، بما في ذلك العمليات البحرية الثنائية المشتركة بين البلدان واتخاذ مجلس الأمن قرارات تاريخية. وأعقب اتخاذ هذه القرارات مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعضاء لجنة خليج غينيا المعنية بالأمن والسلامة البحريين في خليج غينيا، التي عقدت في ياوندي في حزيران/يونيه 2013.

المجال البحري لخليج غينيا، من خلال اعتماد بروتوكول في كينشاسا يضع استراتيجية أمنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والتي لها مصالح حيوية في خليج غينيا. وأنشأ البروتوكول أيضا مركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري لوسط أفريقيا، وهو مؤسسة متخصصة مكلفة بتنسيق الاستراتيجية البحرية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومقرها في بوانت نوار. في عام 2013، نظرا للطبيعة غير القابلة لتجزئة المجال البحري لخليج غينيا، قررت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إضفاء الطابع الرسمي على تعاونها وتنسيقها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ولجنة خليج غينيا من خلال عملية هيكل ياوندي. وقد أدت تلك العملية إلى إنشاء مركز التنسيق الأقليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا، الذي يوجد مقره في ياوندي.

علاوة على ذلك، وفي إطار الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي اعتمدت نصوصه الأساسية في كانون الأول/ديسمبر 2019، نظمت الجماعة مؤتمرها البحري الأول، الذي عقد في كينشاسا بين تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وفبراير 2023. وأدى المؤتمر، الذي قيم تنفيذ بروتوكول كينشاسا لعام 2009، إلى اعتماد بروتوكول منقح بشأن استراتيجية السلامة والأمن للمصالح الحيوية في البحر وفي المياه القارية المشتركة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويستند ذلك إلى ست ركائز، هي التبادل المجتمعي للمعلومات؛ والمراقبة المجتمعية للمجال البحري للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في خليج غينيا والمياه القارية المشتركة؛ وتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف في البحر وفي المياه القارية المشتركة؛ وإنشاء آلية تمويل مستدامة؛ واقتناء وصيانة المعدات الرئيسية لضمان القدرة التشغيلية؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر البحري السنوي للدول الأطراف.

وبقدر ما يرتكز البروتوكول المنقح الذي ذكرته على رؤية تأكيد سيادة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على

واعتمد مؤتمر قمة ياوندي الوثائق الاستراتيجية الرئيسية التالية. الأولى هي إعلان رؤساء دول وحكومات منطقتي وسط وغرب أفريقيا المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين في مجالهما البحري المشترك. والثانية هي مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. والثيقة الثالثة هي مذكرة التفاهم بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي بشأن السلامة والأمن في المجال البحري لوسط وغرب أفريقيا.

وأدى إنشاء شبكات لتبادل المعلومات البحرية بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى تحسين تبادل المعلومات بشأن الوعي بالأوضاع البحرية، وإجراء وتخطيط العمليات والتدريبات البحرية المشتركة مع مختلف مراكز التنسيق البحري المتعددة الجنسيات ومراكز العمليات البحرية الوطنية. وقد أدى ذلك التحسن في تبادل المعلومات داخل منطقتنا إلى عدة اعتقالات وملاحقة قضائية ناجحة لقرصنة هاجموا سفنا، بمن فيهم الذين هاجموا سفينة الصيد الصينية "هابلوفينغ 11" في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوت ديفوار. وبالمثل، أُلقي القبض على قرصنة وحوكموا في توغو في تموز/يوليه 2021. وقد يسّر البرنامج العالمي المعني بالجريمة البحرية القانون التكميلي بشأن شروط نقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال قرصنة وما يرتبط بهم من ممتلكات و/أو أدلة، والذي اعتمد في أكرا في تموز/يوليه 2022، وذلك من أجل الملاحقات القضائية بين الدول الأعضاء. وشملت الأنشطة العملية المنسقة الأخرى قيام سفينة تابعة للبحرية النيجيرية بإلقاء القبض على قرصنة هاجموا ناقلة نفط بنمية في مياه سان تومي وبرينسيبي بالتنسيق مع جماعات مختلفة.

لقد أحرز تقدم كبير في البلدان الأعضاء أيضا. ويشمل ذلك اعتماد استراتيجيات بحرية وطنية من جانب عدد من البلدان، ونشر الهياكل الأساسية البحرية الحيوية في المنطقة. والواقع أن النشر الاستراتيجي للهياكل الأساسية البحرية الحيوية قد حسن الوعي بالأوضاع البحرية في خليج غينيا.

وعلى المستوى القاري، اعتمد الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 في كانون الثاني/يناير 2014، والميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر 2016.

وعلى مستوى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اعتمدت الاستراتيجية البحرية المتكاملة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام 2014. وأنشئَ المركز الإقليمي للأمن البحري لغرب إفريقيا وافتتح في أبيدجان في عام 2022. وأنشئَ مركزٌ للتنسيق البحري المتعدد الجنسيات - القطاع E - وافتتح في كوتونو في آذار/مارس

السيد أبيسو (تكلم بالإنكليزية): أود بالنيابة عن لجنة خليج غينيا الإعراب عن تقديرنا للدعوة إلى مخاطبة مجلس الأمن في هذه الإحاطة بشأن الأمن البحري في خليج غينيا.

لا يزال التحدي المتمثل في ضمان السلامة والأمن في خليج غينيا يعوق الأنشطة الاقتصادية الهامة في المنطقة المتصلة بالنقل واستكشاف واستغلال الموارد وتعزيز ازدهار ورفاه المنطقة وشعبها. لقد اختُطفت في 25 آذار/مارس ناقلة منتجات على بعد 140 ميلا بحريا إلى غرب الجنوب الغربي من بوانت نوار في جمهورية الكونغو، واختُطف أفراد طاقمها الستة. هذا الحادث هو مثال واضح على الفجوة في الجهود التي بُذلت حتى الآن لتأمين الخليج. ويبدو أن مسألة القرصنة تشكل رقعة عشرية متكررة في منطقة الخليج، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للحد من هذا التهديد من خلال عدد من الآليات، بما في ذلك مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، الذي عقد في 25 حزيران/يونيه 2013 بتشجيع من القرارين 2018 (2011) و 2039 (2012) المؤرخ 29 شباط/فبراير 2012. وقد اعتمد مؤتمر قمة ياوندي مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والنشاط البحري غير المشروع في غرب ووسط أفريقيا، بالإضافة إلى وثائق هامة أخرى.

وتماشيا مع قرارات مؤتمر القمة، أنشئ مركز التنسيق الأقليمي في ياوندي في 11 أيلول/سبتمبر 2014 من أجل تنسيق جميع العمليات المتعلقة بقمع القرصنة والأنشطة الإجرامية الأخرى في خليج غينيا. وكان الغرض من المركز، الذي يشار إليه عادة باسم هيكل ياوندي، هو أن يكون بمثابة مركز تنسيق لغرب ووسط أفريقيا للعمل بالتعاون الوثيق مع الآليات الإقليمية الأخرى. وقد كان هيكل ياوندي فعالا إلى حد معقول، كما يمكن أن يتضح من انخفاض الأنشطة الإجرامية في البحر في السنوات الأخيرة، فضلا عن تقارير مركز الإبلاغ عن القرصنة التابع للمكتب البحري الدولي. في الربع الأول من عام 2023، على

المائبة لخليج غينيا. وقد أدت تلك المبادرات المختلفة إلى تحسن الحالة الأمنية البحرية في خليج غينيا، مع استمرار انخفاض أعمال القرصنة والهجمات المسلحة في المنطقة. فوفقا للمكتب البحري الدولي، انخفض عدد الحوادث الفعلية والمحاولات للقرصنة والسطو البحري من 31 في عام 2015 إلى 18 في عام 2021 و 15 في عام 2022. وفي عام 2023، انخفضت حوادث القرصنة والهجمات المسلحة إلى خمسة حوادث في الربع الأول من عام 2023. ولذلك نود أن نرى المجتمع الدولي يواصل الاستثمار في منطقتنا بغية تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي، سيكون من المهم ضمان أن يجري مجلس إدارة مركز التنسيق الأقليمي استعراضا مستفيضا للتخطيط والتنظيم لهذه العملية. ولكي نمضي قدما، سيكون من المهم أيضا استعراض مدونة ياوندي لقواعد السلوك بهدف تحويلها إلى إطار ملزم قانونا بعد مرور 10 سنوات على انعقاد مؤتمر قمة عام 2013، وذلك على النحو المنصوص عليه في النص. كما أننا بحاجة إلى استراتيجية بحرية مشتركة لمجالنا البحري المشترك. ولذلك من المهم بنفس القدر إجراء تقييم نقدي لاستجاباتنا وتحدياتنا المؤسسية. وتوصي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأنه ينبغي لأصحاب المصلحة، مثل مجموعة أصدقاء خليج غينيا السبعة التي تشترك في رئاستها كوت ديفوار وألمانيا، أن يشاركوا في استضافة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي. ومن المهم بنفس القدر استعراض أنشطة وعمليات مركز التنسيق الأقليمي خلال العقد القادم لضمان تزويده بالموظفين ووسائل التشغيل اللازمة، بما في ذلك الاستقلال المالي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالعمل مع مختلف الشركاء والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية في المنطقة. ونتعهد بزيادة تعاوننا وتنسيقنا مع مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في ضمان الأمن البحري.

الرئيسة: أشكر السيد توراي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد أبيسو.

خليج غينيا أن تغتتم هذه الفرصة لتطلب من مجلس الأمن أن يتكرم بالنظر في قوة العمل البحرية المشتركة في خليج غينيا وإقرارها وتعبئة الدعم الدولي لها.

ومن جانبها، وتمشيا مع الولاية التي أسندت لها خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في أكرا، بغانا، في 25 نيسان/أبريل، فإن الأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا لا تزال تنظر في تشجيع وتعزيز التدابير المتعلقة بتوسيع عضوية اللجنة بغرض جعل أوسع قاعدة من أصحاب المصلحة في خليج غينيا تحت إطار نظام واحد للسلامة والأمن البحريين.

وفي ضوء ذلك، أود أن أوجه انتباهنا إلى التحديات في خليج غينيا. فمثلا، على الرغم من الإنجازات العديدة التي حققتها مدونة ياوندي لقواعد السلوك، لا يزال هناك عدد من التحديات التي لا تزال تعوق تنفيذها بالكامل. وأحد التحديات الرئيسية هو تنفيذها المحدود من قبل الدول الأعضاء. وكانت بعض البلدان بطيئة في اعتماد أحكام المدونة وإدماجها في تشريعاتها الوطنية. وهذا يعوق الإنفاذ والتنسيق الفعالين بين الدول في مكافحة الجرائم البحرية. ولم تصدق جميع البلدان على المدونة، وبعض البلدان التي صدقت عليها لم تنفذ أحكامها تنفيذا كاملا. وهذا يعوق إلى حد كبير فعالية الاتفاق في تحقيق أهدافه.

كما أن مركز التنسيق الأقليمي، في ياوندي، بالكاميرون، يعوقه نقص الموارد والتمويل والمعدات والموظفين، مما يشكل ثغرة كبيرة في تنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك. وثمة حاجة إلى الدعم في تمويل المركز. ولذلك، من المهم إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد لكفالة التشغيل الفعال للمركز. ومن أجل استعراض التقدم المحرز والتحديات التي يواجهها المركز، ستنظم المنظمات الإقليمية، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، الاجتماع السنوي الرابع لرؤساء مؤسسات مركز التنسيق الأقليمي في الربع الثالث من عام 2023.

سبيل المثال، أُبلغ عن خمسة حوادث فقط، مقارنة بثمانية حوادث في عام 2022، و 16 في عام 2021. وقد أسفرت الجهود المتضافرة التي بذلتها بلدان المنطقة، بدعم من الشركاء الدوليين، عن استجابة أكثر تنسيقا وفعالية للأنشطة الإجرامية في البحر.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى التعاون والتآزر فيما بين بلدان المنطقة، من خلال تبادل المعلومات، والعمليات البحرية المشتركة، والمناورات البحرية المنسقة، وجهود بناء القدرات، وبرامج التعاون والمساعدة التقنيين، إلى تعزيز الوجود المتزايد وقدرات الاستجابة في خليج غينيا، ولا تزال تلك الجهود تسفر عن نتائج هامة، كما حدث في حالة ناقلة النفط هيرويك إيدون، عندما احتجزت في غينيا الاستوائية سفينة تحاول تحميل النفط الخام بشكل غير قانوني في المياه الإقليمية النيجيرية بناء على طلب السلطات النيجيرية.

وتواصل بلدان منطقة خليج غينيا تعزيز أطرها القانونية وتشريعاتها المتعلقة بالأمن البحري، بما في ذلك من خلال اعتماد وتنفيذ قوانين تجرم القرصنة والسطو المسلح في البحر، فضلا عن محاكمة الجناة ومعاقبتهم. وعلى سبيل المثال، سنت نيجيريا قانون عام 2019 لقمع القرصنة والجرائم البحرية الأخرى لحاكمه الجناة المقبوض عليهم ومعاقبتهم. وتبذل لجنة خليج غينيا جهودا لكفالة قيام الدول الأعضاء الأخرى بتشريع إجراءات مماثلة حتى يمكن إلقاء القبض على الجناة ومحاكمتهم - إما في الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة أو في دولة مجاورة - مما يكفل الاتساق ويمكن من إنفاذ القوانين عبر الحدود بكفاءة.

وتواصل بلدان المنطقة بذل الجهود لإنشاء قوة بحرية مشتركة في منطقة خليج غينيا، على النحو الذي شجع عليه الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. وفي 22 أيار/مايو، وعلى هامش الاستعراض الرئاسي للأسطول، في لاغوس، بنيجيريا، وقع 11 بلدا من بلدان خليج غينيا على مفهوم العمليات لإنشاء القوة البحرية المشتركة في منطقة خليج غينيا. ويحدوني الأمل في أن توقع البلدان المتبقية على هذه الوثيقة الهامة من أجل التشغيل الفعال للقوة البحرية المشتركة. وتود لجنة

والاستعراض المنتظم لأحكام المدونة واستراتيجياتها ضروريان للتكيف مع التهديدات الناشئة. فالدروس المستفادة من الحوادث السابقة ينبغي أن تُرشد تحديث المدونة ووضع تدابير جديدة لمواجهة اتجاهات الجريمة البحرية المتطورة.

وفي ضوء التحديات التي أثّرت حتى الآن، ستواصل لجنة خليج غينيا دعم دولها الأعضاء بتشجيعها على التعاون والتأزر بشأن مسائل الأمن البحري. ومن وقت لآخر، ستتنظم لجنة خليج غينيا حلقات عمل لنشر الوعي وأنشطة للتوعية بشأن قضايا الساعة المتصلة بالسلامة والأمن البحريين في منطقة خليج غينيا.

الرئيسية: أشكر السيد أبيسو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد جلسة إحاطة اليوم بشأن الأمن البحري في خليج غينيا. وترحب غانا بالإحاطات التي قدمتها الأمانة العامة المساعدة مارتا بوبي من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ وسعادة السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وسعادة السيد عمر أليو توراي، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسعادة السيد خوسيه مابا أبيسو، الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك، وإذ نحتفل بهذا المعلم البارز، فإننا نعتز بالتقدم الكبير الذي أحرزته المنطقة في التصدي للقرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وقد أرسى اتخاذ القرارين 2018 (2011) و 2039 (2012) الأساس لاعتماد الآلية الإقليمية في عام 2013.

وبينما نرحب بانخفاض انعدام الأمن البحري في المنطقة في الآونة الأخيرة، نلاحظ أن ذلك لم يحدث بمحض الصدفة. ويمكن أن يعزى هذا التطور الإيجابي إلى عدد من العوامل، بما في ذلك العمل المتضافر القوي في تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة

والهدف الرئيسي للاجتماع هو استعراض عمليات المركز والتقدم المحرز والتحديات التي يواجهها في تنفيذ البرامج المصممة في إطار عملية ياوندي، وتمويل أنشطة المركز.

ولدى معالجة المشكلة التي تواجه المجال البحري، من المهم التعامل مع الجهات من غير الدول، مثل الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة. وغالبا ما ترتبط الجرائم البحرية في منطقة خليج غينيا بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية الكامنة، مثل الفقر والبطالة ونقص فرص كسب العيش البديلة. إن معالجة هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية أمر ضروري للحلول طويلة الأجل والحد من القرصنة والسطو المسلح في البحر.

وفي إطار التصدي لهذه التحديات والثغرات، يلزم بذل جهود متضافرة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين. والتدابير من قبيل تعزيز التنفيذ وتخصيص الموارد وبناء القدرات وتبادل المعلومات والتعاون الإقليمي مجالات رئيسية تحتاج إلى الاهتمام بغية تعزيز فعالية مدونة ياوندي لقواعد السلوك في مكافحة الجرائم البحرية في خليج غينيا.

وينبغي تشجيع بلدان منطقة خليج غينيا على التصديق على مدونة ياوندي لقواعد السلوك وتنفيذ أحكامها تنفيذا كاملا، بينما ينبغي لأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين أن يشاركوا في الجهود الرامية إلى تعزيز أهمية المدونة وتقديم المساعدة إلى البلدان للتغلب على أي حواجز تحول دون التصديق عليها وتنفيذها. ومن شأن ذلك أن يبسر إلى حد كبير إحراز تقدم ويعزز فعالية مدونة قواعد السلوك في مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في خليج غينيا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن توفير برامج التدريب والمساعدة التقنية والموارد للقوات البحرية وخفر السواحل ووكالات إنفاذ القانون، وتعزيز قدراتها على القيام بالدوريات الروتينية وإجراء التحقيقات والاستجابة للحوادث، هي مجالات أخرى يمكن أن تستفيد فيها بلدان خليج غينيا من الدعم لتعزيز قدرتها على التصدي للجرائم البحرية. والتقييم

وخاصة بين شباب المنطقة، وغيرها من عوامل التردّي، مثل تغيير المناخ والأثر غير المتناسب للصيد غير القانوني بدون إبلاغ وبدون تنظيم في المنطقة. وينبغي لنا أيضا أن نتبنى نهجا متعدد الأبعاد يشمل المجتمع بأسره، وأن ندمج المنظورات الجنسانية في استراتيجيات الأمن البحري، وأن نعترف بدور التدخل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في توفير الدعم المستدام ذاتيا في جملة مجالات منها بناء مهارات قيادة الأعمال والعمل الحر في المجال الزراعي. وعلى الصعيد الوطني، فإن الاستثمار في البحوث، وبناء القدرات، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات، وإعداد التقارير الإعلامية بشأن قضايا الأمن البحري كلها أدوات مفيدة يمكن أن تساعد على معالجة هذه المسألة بصورة شاملة.

وفيما يتعلق بالشراكات، نتشاطر الرأي القائل بأنه بالإضافة إلى الآليات الإقليمية، ينبغي لنا أن نستفيد من الأدوات المتاحة في النظام المتعدد الأطراف وأن نعزز التعاون في إطار المبادرات القارية، مثل الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050، مع الوكالات الحيوية في منظومة الأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يشمل التعاون المعزز أيضا استمرار الاتصالات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي، ومجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، ومندوبى التعاون البحري لخليج غينيا وفريقه المعني بآلية تبادل المعلومات وتنسيق العمليات.

وأخيرا، نحتاج أيضا إلى أن نقّدي بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، والذي دعا إلى ضرورة

”إجراء استعراض شامل لحالة تنفيذ هيكل ياوندي بهدف حصر التحديات، وتحديد الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورسم رؤية استراتيجية للعقد المقبل“ (S/2022/818، الفقرة 57).

على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، وزيادة الوجود البحري وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتعزيز العمليات القضائية التي أدت إلى مقاضاة القرصنة وإدانتهم. ولا بد من مواصلة هذه الجهود.

وعلى الرغم من المكاسب المتواضعة التي تحققت، نلاحظ أن المنطقة لم تخرج بعد من المأزق، حيث ما زلنا نشهد مخلفات القرصنة والسطو المسلح والصيد غير المشروع في المنطقة، وكلها تهدد الحيز البحري. ومما يثير القلق أيضا عوامل تردّي أخرى، بما في ذلك تغيير المناخ والتدهور البيئي. ويتيح لنا وجود الآلية الإقليمية على مدى عقد من الزمن فرصة للتفكير فيما تم إنجازه حتى الآن وما يلزم عمله الآن وفي المستقبل لضمان فعالية الآلية.

وفي ظل هذه الخلفية، تعتقد غانا أنه يلزم اتخاذ الإجراءات التالية للمساعدة في كسب المعركة ضد هذا الخطر. أولا، نحن بحاجة إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ الصكوك الإقليمية الرامية إلى معالجة انعدام الأمن البحري؛ ثانيا، علينا أن نتصدى للأسباب الجذرية للقرصنة والسطو المسلح في البحر؛ ثالثا، ينبغي اعتماد نهج المجتمع بأسره الذي يشمل مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني؛ ورابعا، نحن بحاجة إلى الاستفادة من الشراكات.

وفيما يتعلق بمسألة الآليات الإقليمية، من المهم أن تجدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بتنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك لأنها في صميم التعامل مع هذا الخطر بطريقة مستدامة. غير أننا نلاحظ الثغرات التشغيلية واللوجستية والتمويلية والتقنية والمتعلقة ببناء القدرات التي تعوق تنفيذ المدونة، ونرحب بالجهود المبذولة لمعالجتها. وللمساعدة في مكافحة هذا الخطر، نحتاج أيضا إلى تشجيع الدول الأعضاء التي لم تسن بعد تشريعات تجرم القرصنة إلى أقصى حد منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن تفعل ذلك.

وفيما يتعلق بالأسباب الجذرية، يمكن معالجتها بفعالية إذا أعطينا الأولوية للاستثمارات غير الأمنية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود ومعالجة المستويات المتزايدة من الفقر، وارتفاع معدلات البطالة،

الحوادث في الربع الأول من هذا العام. ويعزى ذلك النجاح إلى تعزيز الجهود الوطنية وزيادة التعاون الإقليمي والدوريات البحرية والإدانات المتعلقة بالقرصنة. والآن، يجب أن يستمر هذا التقدم.

واليوم، تود اليابان أن تبرز أهمية استمرار الملكية الوطنية والشراكات والحاجة إلى الاستجابة ليس لانعدام الأمن البحري فحسب، بل أيضا لأسبابه الجذرية.

وينبغي للدول الساحلية أن تحتفظ بملكية جهودها الرامية إلى تجريم أعمال القرصنة وغيرها من أشكال الجريمة البحرية في قوانينها الوطنية، ووضع إجراءات للمقاومة وتحسين قدرات الإنفاذ. ويجب أن تمثل جميع الجهود الرامية إلى التصدي للقرصنة والسطو المسلح لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي هي الإطار القانوني الذي تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

واستمرار الشراكات أمر أساسي أيضا. وقدمت الدعم منظمات إقليمية ودون إقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، وكذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال مبادراتها مثل قاعدة بيانات القرصنة والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية. ومن شأن المزيد من المساعدة والتعاون بين هؤلاء وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع البحري الخاص ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها، أن يساعد المنطقة على تعزيز هيكل ياوندي وتشغيله بالكامل. وما فتئت اليابان، من جانبها، تزود بلدان المنطقة بالمعدات المتصلة بإنفاذ القانون البحري، وبناء القدرات في مجال مكافحة القرصنة، وبرامج التدريب على الاقتصاد البحري، بما في ذلك من خلال دعم مركزي التدريب على حفظ السلام في غانا ونيجيريا. وستظل اليابان شريكا موثوقا به في المنطقة.

وكما لوحظ في تقرير الأمين العام في العام الماضي (S/2022/818)، فإن نجاحات إنفاذ القانون والدوريات البحرية ربما دفعت الجماعات الإجرامية إلى الاستثمار في أشكال أخرى من الإجرام

وبينما نشجع بلدان المنطقة على إبداء إرادة سياسية قوية والتزام في تنفيذ تلك التوصية الواردة في التقرير، من المهم أن يقدم المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، دعمه للمنطقة في إجراء ذلك الاستعراض المهم جدا للمساعدة على ضمان فعالية الآلية.

ولعل أعضاء المجلس يذكرون أن غانا والنرويج سرتا، في عام 2022، اتخاذ القرار 2634 (2022) لمساعدة الدول الأعضاء في التعامل مع هذا الخطر. وتقدر غانا وحدة الموقف التي أبدتها المجلس بشأن هذه المسألة المواضيعية آنذاك، وتأمل أن تستمر. نشيد أيضا بلجنة بناء السلام لتركيزها على هذه المسألة خلال اجتماعها الأخير ولدعما المستمر للجهود الإقليمية، بما في ذلك توصياتها التطلعية الواردة في مذكرتها الاستشارية المقدمة إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

في الختام، أود أن أؤكد لأعضاء المجلس التزام غانا بتنفيذ الصك الإقليمي، وأن أشجع الآخرين على أن يحذوا حذوها، مع التسليم بأن تعميق التعاون مع الشركاء الدوليين والدول الأعضاء وفيما بينهم أمر أساسي في مكافحة هذا الخطر.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد بوبي، وسعادة السيد دا بيدادي فيريسيمو، وسعادة السيد توراي، والأمين التنفيذي أبيسو على إحاطاتهم المتبصرة.

لقد انقضت 10 سنوات هذا الشهر منذ التوقيع على مدونة ياوندي لقواعد السلوك وما يزيد قليلا عن عام على اتخاذ مجلس الأمن القرار 2634 (2022). وتقدر اليابان مبادرة الرئاسة وغانا بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت.

واليابان، بوصفها دولة بحرية، تولي أهمية كبيرة لتعزيز البحار الحرة والمفتوحة والمستقرة التي يدعمها نظام بحري قائم على سيادة القانون.

ويسرنا رؤية أن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قد استمرت في الانخفاض في خليج غينيا، وصولا إلى عدد قليل من

وترحب البرازيل بتعاون دول المنطقة والمنظمات الأفريقية ذات الصلة مع وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع ذلك التعاون.

وعلى الرغم من الإنجازات الإيجابية والحد من الجريمة البحرية في السنوات الأخيرة، يجب ألا يكون هناك مجال للرضا عن الذات. وإذ تقترب من الذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي، فإن الزيادة مؤخرا في الجريمة البحرية تبين ضرورة استمرار الجهود المشتركة التي تبذلها الدول والمنظمات. وإلا فإن هناك خطر تراجع المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز قدرات دول المنطقة على إنفاذ الأمن البحري. وينبغي أن يشمل ذلك التعاون والمساءلة الأكثر فعالية بموجب القانون الوطني عن أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وترحب البرازيل باعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بروتوكولا منقحا يتعلق باستراتيجية سلامة وأمن المصالح الحيوية في البحار وفي المياه القارية للدول الأعضاء في الجماعة. إن البروتوكول المتعلق باستراتيجية تطوير الاقتصاد الأزرق المستدام في وسط إفريقيا يمثل أيضا خطوة مهمة جدا.

وكما أشرنا مرارا، هناك علاقة مباشرة بين السلام والتنمية. وهذا يعني أن معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة والجريمة البحرية، من خلال توليد الدخل أساسا، أمر مهم بقدر تحسين الأمن. وفي الوقت نفسه، فإن التصدي للقرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا يحول دون تعطيل الشحن والتجارة والنقل، ويجنب فقدان الإيرادات الحكومية التي تشتد الحاجة إليها.

والبرازيل، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء خليج غينيا ومجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، دعمت بلدانا في المنطقة

البحري. وعلى المدى الطويل، لا يمكن التصدي للجريمة البحرية بفعالية إلا بمعالجة أسبابها الجذرية، بما في ذلك الفقر؛ والبطالة، وخاصة في صفوف الشباب؛ وعدم الحصول على الخدمات العامة الأساسية.

إن الآثار الضارة لتغير المناخ تؤدي أيضا إلى تفاقم انعدام الأمن. وفي ذلك الصدد، من المهم مساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية التي من شأنها أن تفيد الضعفاء، ولا سيما من خلال تنمية الموارد البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن الحكم الديمقراطي والمستجيب الذي يعكس أصوات مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب، إلى جانب المؤسسات المرنة والخاضعة للمساءلة القائمة على سيادة القانون، أمر أساسي.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام اليابان، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع، بمواصلة التعاون مع زملائها والدول الساحلية وأصحاب المصلحة الآخرين لزيادة تحسين وتعزيز الأمن البحري في خليج غينيا.

السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر ضيوفنا على إحاطاتهم المتبصرة والزاخرة بالمعلومات.

ما فتئت البرازيل تولي اهتماما وثيقا للآثار الأمنية الدولية المترتبة على القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وبوصفنا عضوا مؤسسا لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، فإن أولويتنا هي تعزيز الجهود الجارية لمكافحة القرصنة ومنع انتشارها إلى مناطق أخرى. وفي آخر اجتماع وزاري عقدته اللجنة في نيسان/أبريل، أكد أعضاؤها من جديد تصميمهم على منع القرصنة في خليج غينيا والقضاء عليها، وفقا للقانون الدولي.

إن الأمن البحري في خليج غينيا هو أحد المجالات التي تحققت فيها نتائج إيجابية في أفريقيا في السنوات الأخيرة. وهذا هو، أولا وقبل كل شيء، إنجاز للدول المعنية مباشرة، لأنها تتمتع بالقيادة وتتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة والسطو المسلح في المنطقة. ويظل التعاون الإقليمي وبناء القدرات البحرية - لا سيما في سياق هيكل ياوندي - أمرا أساسيا في دعم جهود تلك الدول.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بناء القدرات في بلدان المنطقة وجهود الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، وهيكل ياوندي، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ومبادرة أكر. وبعض هذه المبادرات الإقليمية ينبغي أن يتوفر لها تمويل مستدام، بما في ذلك من خلال مساهمات إلزامية للأمم المتحدة.

وكما أشار تقرير الأمين العام ومقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الوحيد الذي ينشر وجودا بحريا مستمرا دعما لدول خليج غينيا، ويرجع الفضل في ذلك بصفة خاصة إلى مفهوم الوجود البحري المنسق، وهو جهد تفخر فرنسا بالمشاركة فيه. وستواصل فرنسا التزامها إلى جانب الدول المسؤولة التي اختارت مكافحة الإرهاب واحترام الاستقرار والتعايش بين المجتمعات.

وأخيرا، هناك صلة واضحة بين مناقشتنا اليوم وتشاورنا في الأسبوع الماضي بشأن المناخ والأمن (انظر S/PV.9345). وتقرير الأمين العام يسلط الضوء على الصلة بين القرصنة وتغير المناخ والصيد غير المشروع. وبالتالي، ينبغي أن نعالج هذه المسألة من خلال منظور واسع، بما في ذلك معالجة مسائل الحوكمة والتنمية ودعم المجتمعات المحلية والحفاظ على النظم الإيكولوجية.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر السيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، على إحاطتها الإعلامية المفيدة بشأن حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. كما أشكر السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسيد عمر توراي، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن التحديات والقضايا الإقليمية المرتبطة بالقرصنة البحرية. وقد تابعت باهتمام كبير الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد خوسيه مبا أبيسو، الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن

من خلال التعاون والعمليات البحرية المشتركة، مثل عملية غينكس، وأوبانغامي إكسبريس، وجراند أفريكان نيمو. وفي ذلك الصدد، بدأت البرازيل بالفعل الاستعدادات لعملية غينكس الثالثة، المقرر إجراؤها في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر المقبلين.

والهدف من ذلك تعزيز الشراكة بين البحرية البرازيلية والقوات البحرية وخفر السواحل في بلدان خليج غينيا. ويمكن للمنطقة والعالم أن يواصل الاعتماد على البرازيل في التصدي للتحديات التي تشكلها الأنشطة غير المشروعة، وبعض أسبابها الجذرية.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الآخرين في شكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم اليوم. وقد رحبت فرنسا أيضا باعتماد الاتفاق التاريخي بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية رسميا يوم الاثنين (A/CONF.232/2023/4)، والذي يهدف إلى حماية الموارد البحرية والتنوع البيولوجي في أعالي البحار.

ونرحب بالتراجع الملحوظ في أعمال القرصنة في خليج غينيا، كما ورد في أحدث تقرير للأمين العام عن هذه المسألة (S/2022/818). وتدعو فرنسا إلى مواصلة وتعزيز الجهود التي أفضت إلى تلك النتيجة. وأشير بالدرجة الأولى إلى الإجراءات التي اتخذتها بلدان المنطقة من خلال التدابير الأمنية والقانونية والقضائية لتجريم أعمال القرصنة، وإجراء التحقيقات وتيسير الملاحقات القضائية. كما أنشئت أطر للتعاون، وفي مقدمتها هيكل ياوندي، الذي يُحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه، وينبغي أن نواصل تفعيله. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقي هذه المسألة قيد نظره وأن يواصل رصد مسائل الأمن البحري في خليج غينيا عن كثب. وقد ذكرتنا الحوادث الأخيرة، بما في ذلك الهجوم على ناقلة نفط في 25 آذار/مارس قبالة ساحل مدينة بوانت - نوار في الكونغو، كما ذكر أحد مقدمي الإحاطات الإعلامية، بأن التهديدات في تطور مستمر. وينبغي لنا أيضاً أن نظل متيقظين إزاء الرابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وهذه المسألة ملحة بشكل خاص في وقت تتعرض فيه البلدان المطلة على الساحل لضغوط أمنية وإنسانية متزايدة من الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل.

المناخ على الطريقة التي تكسب بها المجتمعات المحلية سبل عيشها. وفي السنوات الأخيرة، اقتصررت أنشطة القرصنة على الهجمات على ناقلات النفط والاستيلاء على الشحنات. ومع ذلك، نشهد اليوم تحول تركيز تلك الأنشطة الإجرامية إلى عمليات الاختطاف للحصول على فدية، وهي أكثر ربحاً. وغابون، التي لم تتضرر نسبياً لفترة طويلة، ما فتئت منذ بعض الوقت ضحية لأعمال قرصنة تنطوي على أخذ الرهائن، والتي أسفرت أحياناً عن نتائج مميتة. وفي 2 أيار/مايو، هاجم قرصنة سفينة على بعد أقل من ثمانية كيلومترات قبالة ساحل غابون. ولحسن الحظ، تم إنقاذ السفينة بواسطة زوارق دورية تابعة للجيش الغابوني. ووقع حادث مماثل في 25 آذار/مارس قبالة سواحل الكونغو، كما ذكر رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتستدعي تلك الحوادث توخي الحذر الشديد.

ويشكل انعدام الأمن البحري في خليج غينيا تهديداً مستمراً يستحق اليقظة الكاملة من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. وإذا كان لنا أن نحافظ على المكاسب التي تحققت في السنوات الـ 10 الماضية، يجب أن نعزز جهودنا، مع التركيز على تعزيز القدرات الفنية والمادية لدول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. تتمتع المنطقتان بقدرة تشغيلية محدودة للغاية في البحر، مع خفر السواحل والقوات البحرية الوطنية التي غالباً ما تكون غير مجهزة تجهيزاً كافياً. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً صعوبات تتعلق بتمويل الهيكل الإقليمي وبطء وتيرة الإصلاح الوطني.

وإلى جانب البعد الأمني، يجب أن تقترن مكافحة القرصنة أيضاً بتدابير للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تركزت معظم جهودنا حتى الآن على الاستراتيجيات الأمنية، ومراقبة المجال البحري، والحد من انعدام الأمن في البحر. ولا يمكن أن تكون استجابتنا فعالة وتحقق النتائج المرجوة إلا إذا عالجتنا أيضاً الأسباب الجذرية، والتي تشمل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والتطرف وبطالة الشباب والتضخم وآثار أزمة المناخ على دخل سكان المناطق الساحلية. وهشاشة المجتمعات المحلية هي أرض خصبة لتطوير شبكات المافيا وتجنيد الشباب. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشمل الدعم المقدم إلى دول المنطقة مساعدتها

والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. ولذلك، نرحب بالفرصة التي أتاحتها لنا الإمارات العربية المتحدة اليوم لدراسة حالة القرصنة البحرية في خليج غينيا. وكما أشرنا في العام الماضي (انظر S/PV.9198)، فإن هيكل ياوندي الذي نتج عن التوقيع على مدونة قواعد السلوك في ياوندي في عام 2013 قد مكن من إحراز تقدم حقيقي خلال السنوات العشر الماضية وأسفر عن نتائج ملموسة، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون في مجال الأمن البحري. وتستطيع دول خليج غينيا الآن أن تكفل تنسيقاً أفضل في مراقبة المياه البحرية. كما حدثت زيادة كبيرة في الدوريات البحرية وتحسن واضح في تبادل المعلومات.

وأدى ذلك التقدم إلى انخفاض أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في المنطقة. والواقع أن خليج غينيا، الذي كان يعتبر ذات يوم بؤرة القرصنة البحرية العالمية، قد أحرز تقدماً كبيراً في مكافحتها. وأظهرت تقارير واردة من المكتب البحري الدولي اتجاهاً تنازلياً في عام 2022 والربع الأول من عام 2023 في أعمال القرصنة البحرية عالمياً وفي منطقة خليج غينيا على وجه الخصوص. تم الإبلاغ عن خمسة حوادث فقط بين كانون الثاني/يناير وأذار/مارس، مقارنة بثمانية حوادث في نفس الفترة من عام 2022 و 16 في عام 2021.

والدعم المقدم من شركائنا الدوليين جدير بالثناء، والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لهيكل ياوندي ودول المنطقة كبير، لا سيما في شكل الدوريات المشتركة التي تقوم بها الدول الساحلية والشركاء الدوليون، والتي كان لها أثر رادع. وقد أضافت مبادرات الاتحاد الأوروبي، مثل الشبكة الإقليمية لخليج غينيا، وبرنامج باريس، وبرنامج دعم استراتيجية الأمن البحري في وسط أفريقيا، قيمة لا يمكن إنكارها على أرض الواقع.

وعلى الرغم من هذا التقدم الكبير، لا تزال المخاطر المرتبطة بالقرصنة البحرية قائمة ولا يزال تأثيرها على أسلوب حياة سكان المناطق الساحلية يتزايد، خاصة وأن عليهم في كثير من الأحيان التكيف مع تأثير زيادة التطرف العنيف والإرهاب والآثار السلبية لتغير

تجهيزها وتدريبها ودعمها على النحو الواجب في إطار محدد جيدا للسيادة والسلامة الإقليمية. وتظل غابون - من جانبها فضلا عن بلدان المنطقة وشركائها - ملتزمة بالبناء على المكاسب التي تحققت وتنفيذ توصيات مدونة ياوندي لقواعد السلوك.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ومقدمي الإحاطات البارزين الثلاثة على مشاركتهم وإسهاماتهم المجيدة جدا في الذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. كما أشكر غانا على مبادرتها.

ما برحت القرصنة والسطو المسلح يشكلان تهديدا للأمن الإقليمي في خليج غينيا منذ أمد بعيد وتسببا في تكلفة بشرية بما في ذلك تعطيلهما للتجارة إلى استخدام الاختطاف للحصول على فدية. ونرحب بتركيز شركائنا الأفارقة في المجلس على معالجة تلك المشكلة العويصة. ونود أن نتطرق إلى أربع نقاط موجزة.

أولا إن للجهود الدولية تأثيرا إيجابيا. ويسرنا أن نلاحظ أن هناك انخفاضا مستمرا في حوادث القرصنة في خليج غينيا، وذلك بفضل كثيف التعاون الإقليمي في معالجة هذه المسألة. كما نفخر بتعاوننا مع الشركاء بغية تعزيز الأمن والاستقرار بعد رئاستنا لمجموعة السبعة، بما في ذلك الزيارة التي قام بها مركب الدورية HMS Trent في العام الماضي لردع الهجمات على التجارة البحرية.

ثانيا، لقد وفرت مدونة ياوندي لقواعد السلوك، كما سمعنا، إطارا حاسما لدعم ذلك التعاون الإقليمي المكثف. ونود أن نحث الدول الموقعة عليه والهيئات الإقليمية ذات الصلة، الممثلة هنا اليوم، على مواصلة تعزيز تعاونها.

ثالثا، من الضروري بطبيعة الحال أن تمتثل جميع الجهود المبذولة في التصدي للقرصنة والسطو المسلح لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها الإطار القانوني الذي تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. في ذلك السياق، أود أن أضيف أنه

على إيجاد حلول للأسباب الجذرية لانعدام الأمن البحري، بغية توفير استجابة شاملة ومستدامة.

وتمثل مساءلة مرتكبي أعمال القرصنة وملاحقتهم قضائيا جانبا هاما آخر من جوانب مكافحة هذه المشكلة. ولذلك يجب أن تساعد الدول على الحصول على الأدوات القانونية اللازمة وتعزيز المواءمة بين هذه الأطر القانونية على الصعيد الإقليمي. وبوصفها دولة طرفا في عملية ياوندي، اعتمدت غابون توصيات مدونة ياوندي لقواعد السلوك. ولتحقق ذلك أنشأنا إطارا قانونيا خصيصا للوضع المحلي وأنشأنا "إجراءات الدولة في البحر" بوصفه منصة هيكلية وعضوية، فضلا عن تحسين مراقبتنا المستمرة للمجال البحري. علاوة على ذلك وبغية تحسين التصدي للأنشطة غير المشروعة في البحر توفرت بلدي الآن مجموعة من النصوص القانونية التي تتماشى مع الاتفاقيات الدولية وتهدف إلى تنظيم تنسيق وتوزيع المهام بين جميع الإدارات المعنية بالسلامة البحرية. في 30 حزيران/يونيه 2020 اعتمدت غابون القانون N006/202 الذي يجرم أعمال القرصنة بموجب قانوننا الجنائي. وعلى المستوى العملي لدى غابون منصة داخلية متصلة بكامل شبكة مراكز العمليات البحرية في خليج غينيا والشركاء الاستراتيجيين. وقد زودت تلك الأداة بأجهزة استشعار للمراقبة تمكننا من مراقبة الأنشطة في البحر مباشرة وفي حينها.

وبينما يواجه التعاون الإقليمي لمكافحة القرصنة عقبات كثيرة لا تزال غابون تؤمن بإمانا راسخا بأهمية مدونة ياوندي لقواعد السلوك والميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية في أفريقيا، فضلا عن ميثاق لومي. ونرحب بالدور الرئيسي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا في تسوية ومنع جرائم القرصنة وغيرها من الجرائم البحرية. وبغض النظر عن الصعوبات الهيكلية أو العملية تظل القوات البحرية المحلية لدول خليج غينيا على استعداد للاضطلاع بدورها الكامل في مكافحة القرصنة البحرية. وينبغي عدم التقليل من أهمية دورها لأنها جزء من الحل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على

المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. لقد ظل هيكل ياوندي الذي تقوده وتملكه دول المنطقة فعلا في التصدي لانعدام الأمن البحري، ولكن يجب على تلك الدول أن تقدم المزيد من التوجيه الاستراتيجي بواسطة الهياكل الإقليمية مع تعزيز التعاون لتعطيل الشبكات الإجرامية وتفكيكها وتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية والاستفادة من القطاع الخاص.

أخيرا، تشدد ألبانيا على ضرورة أن تمتثل جهود الأمن البحري لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي توفر إطارا شاملا لتوطيد السلام والنظام والأمن في الدول الساحلية. ونظرا لمتزيمين بذلك الهدف لتعزيز الأمن البحري والاستقرار الإقليمي، فضلا عن ازدهار المنطقة.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الأمانة العام المساعدة مارتا بوبي والسيد فيريسيمو رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسيد توراي رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسيد أبيسو الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا، على إحاطتنا علما بوضع الأمن البحري في خليج غينيا.

تبين جلسة اليوم بوضوح أننا إذ نركز على التهديدات والتحديات الجديدة والناشئة يجب ألا تغيب عن بالنا المسائل القائمة أصلا مثل القرصنة والسطو المسلح في البحر. فلصوص وقرصنة القرن الحادي والعشرين هؤلاء منظمو ومجهزون تجهيزا جيدا. كما تتسم أفعالهم بالجرأة ويتبعون أساليب متطورة. ففي خليج غينيا يهاجمون السفن بشكل رئيسي لأخذ الرهائن بغرض الحصول على الفدية. وبشكل ذلك تهديدا خطيرا لحياة البحارة وصحتهم ويؤثر على سلامة الملاحة البحرية والتجارة الدولية والرخاء الاقتصادي للدول الساحلية. وبشكل عام أصبحت القرصنة في المنطقة عملا تجاريا إجراميا راسخا.

وتتسم الهجمات على السفن في خليج غينيا بسمات محددة، حيث يشن معظمها بالقرب من الشاطئ، وغالبا في المياه الإقليمية للدول الساحلية. وفي تلك الحالات فإن تلك ليست قرصنة - بحكم تعريفها - لأنها لا تحدث إلا في أعالي البحار، بل إنها سطو مسلح في البحر. ويساعد استخدام المصطلح القانوني الصحيح في تحديد الاستجابة

من المؤسف أن لجنة بناء السلام لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشورتها الخطية لجلسة اليوم.

ولعل نقطتي الرابعة هي الأهم. فكما قال ممثل غابون للتو لا تزال دوافع القرصنة معقدة ومتعددة الأوجه. ونشجع على مواصلة التركيز على أثر الفقر وبطالة الشباب والتدهور البيئي على النشاط الإجرامي. وهناك حاجة إلى التعاون على جميع المستويات، بما في ذلك الاستجابات المجتمعية. وستواصل المملكة المتحدة العمل عن كثب مع الشركاء دعما لنهج متكامل ومتضافر في خليج غينيا.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أرحب بجميع مقدمي الإحاطات وأشكرهم على أفكارهم الثاقبة اليوم. إذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على مدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بمنع وقوع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، ترحب ألبانيا بمناقشة هذه المسألة الهامة وبضرورة التفكير مليا في المكاسب التي تحققت حتى الآن والتحديات المقبلة. لقد كان اتخاذ القرار 2634 (2022) خطوة مهمة إلى الأمام حيث أكد من جديد التزامنا بحماية المجال البحري وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

تشيد ألبانيا بالإجراءات التي اتخذتها بلدان خليج غينيا والشركاء الدوليون في العقد الماضي، فضلا عن تكثيف التعاون الأقليمي بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا. وقد أدت تلك الجهود المتضافرة إلى انخفاض مطرد في تلك الحوادث على النحو الذي أكده أحدث تقرير للأمم العام (S/2022/818) لذلك الاتجاه الإيجابي. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لتوطيد المكاسب التي تحققت بتعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز الأمن البحري وسيادة القانون.

وينبغي لبلدان خليج غينيا أن تواصل جهودها لمكافحة القرصنة والجريمة البحرية. ويتطلب ذلك نهجا كليا يعالج أسبابها الجذرية بما في ذلك الآثار الضارة لتغير المناخ ونقص فرص العمل للشباب وأوجه القصور في الحوكمة مع إشراك جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما

تحت رعاية الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الرامية إلى معالجة كامل نطاق المسائل المتعلقة بالجرائم البحرية.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بمناقشة اليوم، خاصة وأن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد هيكل ياوندي، وأشكر غانا على مبادرتها. كما أشكر الأمين العام المساعد ومقدمي الإحاطات الآخرين على أفكارهم الثاقبة القيمة وإحاطاتهم الهامة.

وتشيد مالطة بالعمل الجاري الذي تقوم به الدول الساحلية لخليج غينيا، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي، في اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة مسائل القرصنة وغيرها من الجريمة المنظمة والأمن البحري في المنطقة. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر المجلس ببيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن الأمن البحري في خليج غينيا. ولا بد من الحفاظ على ذلك الطموح وتعزيزه فيما ندخل العقد الثاني من ذلك التعاون. ويجب أن نبنى على الدروس المستفادة وعلى تحليل مواطن الضعف الحالية. وفي هذا الصدد، ينبغي لدول خليج غينيا والمنظمات والهيكل الإقليمية أن تقود إقليمياً إجراء استعراض شامل لمدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، بمشاركة الشركاء الدوليين وغيرهم من الجهات المعنية ذات الصلة مثل مراكز الفكر الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولا بد من تعزيز التنسيق. إن تبادل المعلومات والاستراتيجيات المشتركة أمران أساسيان لمساعدة الدول الساحلية على حماية مياهاها الوطنية.

ويجب أيضاً دعم هيكل ياوندي بتمويل مستدام. يشمل ذلك التمويل المقدم من الدول والهيكل في المنطقة، وكذلك الشركاء الدوليين، بما يكفي لدعم التشغيل الكامل للهيكل.

وينبغي لبلدان خليج غينيا أيضاً أن تعزز جهودها لاستحداث أطر قانونية قوية لمحاكمة مرتكبي أعمال القرصنة والسطو المسلح وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وغير

بصورة أكثر فعالية. وفيما يتعلق بمنع ومكافحة السطو المسلح في البحر، ينبغي للدول الساحلية والجماعات الإقليمية أن تضطلع بالدور القيادي. ونرحب بالجهود والمبادرات المماثلة، بما فيها الرامية إلى إنشاء آليات للتنسيق الفعال. ويكتسي منتدى التعاون البحري لخليج غينيا - الذي أنشئ في عام 2021 والذي يُعدُّ بمثابة منصة غير رسمية لتنسيق الخبراء في مكافحة القرصنة في أعالي البحار - أهمية خاصة في ذلك الصدد.

إذ أنتقل إلى دور المجتمع الدولي ينبغي له أن يركز على تقديم المساعدة إلى الدول الساحلية في بناء القدرات لخدمات خفر السواحل لتحسين معداتها التقنية والمساعدة في تنظيم دوريات مشتركة والتبادل المنتظم للبيانات العملية. وينبغي تقديم تلك المساعدة بناء على طلب الدول المعنية فضلاً عن مراعاة نهجها وأولوياتها الوطنية وخصائصها المحددة. ونعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تساعد في تنسيق الجهود ذات الصلة وتيسير تعبئة الموارد المالية اللازمة. يزيد بلدنا من إسهامه في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة الساحل الغربي لأفريقيا. وتوفر المساهمة الطوعية السنوية التي تقدمها روسيا إلى البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساعدة التقنية إلى دول المنطقة، بما فيها سان تومي وبرينسيبي وغابون وغانا وغينيا الاستوائية والكاميرون ونيجيريا، مع التركيز على بناء قدرات الهياكل الوطنية للأمن البحري. ونظراً لمساعدتنا النشطة لدول المنطقة، يهمننا أن نسهم في أنشطة منتدى التعاون البحري لخليج غينيا، ونأمل أن نتلقى دعوة من الرئاسة النيجيرية. ونحن على استعداد للمشاركة بخبرتنا الواسعة المكتسبة في مجال الأمن البحري.

ومن المهم ألا يغيب عن البال أن مكافحة القرصنة وضمان سلامة الملاحة في خليج غينيا لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال الجهود المنسقة للمجتمع الدولي بأسره، بالعمل معاً. ونركز على البحث عن أنجع الحلول، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وبالنظر إلى أن القرصنة والسطو المسلح في البحر كثيراً ما يرتبطان بأشكال أخرى من النشاط الإجرامي، فإننا نواصل الدعوة إلى إنشاء هيكل متخصص

الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، أداة أساسية لتحقيق الأمن البحري، بما في ذلك قمع القرصنة. وتكتسي كفاءة الاحترام الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالغ الأهمية، لأنها تضع قواعد للمنفعة المتبادلة لجميع الدول. إن الاستخدام الحر والسلمي للبحار والمحيطات واستدامتها أمران أساسيان لنا جميعاً.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن تقديرني للمعلومات القيمة المقدمة عن حالة الأمن البحري في خليج غينيا. إن التقدم المحرز منذ 25 حزيران/يونيه 2013 لا يمكن إنكاره، حين اعتمدت مدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. وهو يستحق اعتراف المجتمع الدولي ودعمه في التصدي للتحديات المتبقية المتصلة بالتعاون والأمن البحريين في خليج غينيا، مثل تغيير مكان الأنشطة الإجرامية. وقد أشار الأمين العام في تقريره الأخير عن وسط أفريقيا (S/2023/389) إلى تلك التحديات وأشار إلى أن استمرار هذه الحوادث يدل على وجوب تعزيز قدرات إنفاذ الأمن البحري، ولا سيما عن طريق تجريم أعمال القرصنة وإقامة ولاية قضائية عالمية على هذه الأعمال في التشريعات الوطنية، وفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما سمعنا أيضاً من الأمانة العامة المساعدة بوبي.

وقد أعرب مجلس الأمن من جانبه في قراره 2634 (2022)، عن قلقه إزاء الآثار المزعزعة للاستقرار والسلبية للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وسرقة النفط والبضائع، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويلها والاتجار بالمخدرات والبشر، والاتجار غير المشروع والتهرب؛ والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقرصنة والسطو المسلح في البحر. إن تلك التحديات والأعمال الإجرامية تتجاوز الحدود، والتصدي لها يتطلب عملاً دولياً مشتركاً، كما في هيكل ياوندي، وهي مبادرة ناجحة ينبغي بالتالي دعمها بمزيد من التعاون الدولي. وفي ذلك الصدد، رحبنا بحقيقة أن الاجتماع الاستثنائي الثالث لرؤساء دول وحكومات لجنة خليج غينيا، المعقود في 25 نيسان/أبريل، طلب في غضون ثلاثة أشهر وضع إطار استراتيجي لاستعراض النظم

ذلك من الجرائم التي تضرّ بالأمن البحري في المنطقة. فمن دون إطار قانوني فعال، لا يمكن أن يكون هناك رادع للجرائم المرتكبة. وفي ذلك الصدد، نشيد إشادة قوية بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ونرحب بالاتفاق الذي توصل إليه أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن القانون التكميلي المتعلق بشروط نقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة وما يرتبط بهم من ممتلكات و/أو أدلة.

لن تفيد مكاسب هيكل ياوندي المجتمعات الساحلية ما لم تكن مستدامة. فدوافع القرصنة وغيرها من الجرائم معقدة وتتأثر بالأوضاع على البر. وهي تشمل عوامل متعددة الأبعاد، مثل الفقر والبطالة وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات العامة والتهديدات الأمنية وأوجه الفسور القانونية والقضائية والفساد. ولا ينبغي الاستهانة بآثار تغير المناخ والتهديدات البيئية الأخرى. وفي ذلك السياق، نرحب أيضاً باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مؤخراً بتوافق الآراء بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. ويجب أن تكون استجابتنا لهذه الدوافع متعددة الأبعاد، من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فلا يمكننا التصدي للمشكلة على نحو مستدام إلا باعتماد حل شامل وكلي وجامع. إن التعليم والفرص الاقتصادية ضرورية في المجتمعات الساحلية، بما في ذلك للنساء والشباب.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية لخليج غينيا تجسد مشاركة طويلة الأمد على جميع المستويات بشأن الحاجة إلى معالجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأطر المؤسسية والقانونية والجوانب الدفاعية والأمنية. وإلى جانب مختلف المشاريع الجارية، بما في ذلك الإحاطة بالأحوال البحرية، زاد الاتحاد الأوروبي من وجوده البحري من خلال أداة الوجود البحري المنسق، مع الوجود المستمر لسفينة واحدة على الأقل في خليج غينيا طوال العام.

وقبل أن أختتم ببناني، أود أن أؤكد من جديد إيمان مالطة القوي بأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني

الإقليمي لوسط أفريقيا، الذي يوثق حوادث القرصنة والسطو المسلح المثيرة للقلق. وبغية الاستفادة من بعض المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، إن تفعيل مدونة ياوندي لقواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا لا يزال حيويًا لتعزيز الأمن البحري في خليج غينيا. وتتيح الذكرى السنوية العاشرة لهيكل ياوندي فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ مدونة قواعد السلوك وإجراء استعراض متعمق. ونشجع بلدان المنطقة على مواصلة توسيع نطاق تعاونها، لا سيما في مجالي العدالة وتبادل المعلومات. وتضطلع المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا بدور أساسي في ضمان الأمن البحري للمنطقة. وتعاونها أساسي لإحراز تقدم في ذلك المجال. ويمكن أيضاً للمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم في هذا الصدد.

ثانياً، سيكون تطوير اقتصاد أزرق مستدام أمراً حاسماً لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة والجريمة البحرية والحد من ضعف سكان المناطق الساحلية. وهو ينطوي على تزويد الشباب بالفرص الاقتصادية التي يستحقونها والتي ستقلل من خطر استدراجهم إلى أنشطة غير مشروعة. ومن المهم أيضاً الاعتراف بالدور المتنامي للمرأة في صيد الأسماك الحرفي، على النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام. فالصيد غير المشروع يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة، مع ما يترتب على ذلك من أثر غير متناسب على النساء. كما أن تغير المناخ والتدهور البيئي يشكلان عبئاً ثقيلاً على التنمية والأمن.

ثالثاً، يتطلب الحيز البحري والتجارة البحرية قواعد وهيكل واضحة. وفي هذا الصدد، أشدد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينبغي معالجة جميع الأنشطة المتعلقة بالبحار والمحيطات ضمن ذلك الإطار القانوني. ولذلك، نشجع جميع دول المنطقة على اعتماد قوانين تجرم القرصنة. إن الاقتصاد البحري يقع في قلب

والهيكل الحالية، والحفاظ على النظم والهيكل التي تعمل بشكل جيد، واستكشاف آليات لتعزيز المجالات التي تحتاج إليها. ونتطلع بتفاؤل إلى نتيجة تلك الولاية. ونقدر أيضاً الدعم الذي تقدمه مجموعة أصدقاء خليج غينيا التابعة لمجموعة الدول السبع الذي يضيف إلى جهود بلدان المنطقة. ونأمل أن يستمر الاتجاه المتناقص لحوادث القرصنة الذي لوحظ منذ عام 2021 حتى يتم القضاء عليها بالكامل.

وفي اجتماع اللجنة بناء السلام عقد في أيار/مايو بشأن مسألة تتصل بموضوع مناقشتنا الحالية، دعت إكوادور إلى مواصلة وتحسين التعاون بشأن الأنشطة البحرية في خليج غينيا فيما بين كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مع الحفاظ دائماً على احترام مبدأ الملكية الوطنية والتشاور مباشرة مع البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية.

وفي الختام، نكرر ذلك النداء اليوم ونشجع على نشر الوسائل اللازمة للاستفادة من هيكل ياوندي، مع عدم إغفال حقيقة أن تعزيز المؤسسات وسيادة القانون هو أساس التنمية المستدامة اللازمة لترسيخ الاستقرار والأمن في المنطقة.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمانة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، ورئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا على إحاطاتهم.

نرحب بحقيقة أن أحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في خليج غينيا (S/2022/818) يشير إلى انخفاض في حوادث القرصنة، ويرجع الفضل في ذلك بشكل خاص إلى الالتزام الكبير لدول المنطقة. ونشجعها على مواصلة أعمالها المشتركة ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لتنفيذ المبادرات والقرارات الحالية. ونرحب كذلك بدور مجلس الأمن في معالجة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال القرار 2634 (2022). وفي الوقت نفسه، نحيط علماً أيضاً بأخر تقرير لمكتب الأمم المتحدة

حوالي 30 في المائة من حركة الناقلات العالمية سنويا، وهي طريق شحن هام للعالم. والإرهاب الذي بدأ يؤثر على بلدنا في عام 2017 يشكل أيضا خطرا واضحا وقائما على الأمن في قناة موزمبيق. وفي هذا السياق، يكتسي مثال مدونة ياوندي لقواعد السلوك أهمية حاسمة بالنسبة لنا. ومن الجدير بالثناء الشديد أنه وفقا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2022/818)، المعنون "حالة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا والأسباب الكامنة وراء وقوع هذه الأعمال"، حدثت تطورات إيجابية في المنطقة، حيث انخفض عدد حالات القرصنة والسطو المسلح في البحر في السنوات الأخيرة. وتعزى هذه التطورات الإيجابية جزئيا إلى الجهود المشتركة في إطار هيكل الأمن البحري المنصوص عليه في مدونة ياوندي لقواعد السلوك، الموقعة في عام 2013، والتعاون الإقليمي والدولي.

وعلى الرغم من جميع التطورات الإيجابية، لا يزال انعدام الأمن البحري مصدر قلق كبير للمنطقة، لأنه يهدد التجارة والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. إنه يشكل تهديدا للسلامة الإقليمية للبلدان المتضررة وسيادتها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وعلى هذا النحو، تتطلب التهديدات المحدقة بالأمن البحري استجابة جماعية تأخذ في الاعتبار طابعها ووقوعها في منطقة بحرية شاسعة، فيما يتعلق بسيادة الدول ووفقا للقانون الدولي. وتتطلب نهجا منسقة ومتسقة، مع توفير الدعم المالي واللوجستي والقانوني المناسب. وإذ نسلم بالمسؤولية الرئيسية للدول الساحلية المتضررة عن الحد من انعدام الأمن البحري، فإنها تمثل تهديدا عالميا للسلام والأمن. ولذلك، فإن التنسيق المتضافر والمتعدد الأطراف يكتسي أهمية قصوى.

ويقدر تقرير الأمين العام أنه في السنوات الأخيرة تبلغ الموارد المالية المخصصة لمبادرات مكافحة القرصنة حوالي 524 مليون دولار سنويا.

في 31 أيار/مايو 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2634 (2022) بشأن القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. وكان ذلك القرار الثاني عقب القرار 2039 (2012) الصادر في

سلاسل القيمة العالمية، كما أكدت أول استراتيجية بحرية لسويسرا على الإطلاق، والتي نشرت قبل بضعة أسابيع. وتعتمد سويسرا، باقتصادها ذي التوجه العالمي، على التجارة البحرية وسلاسل الخدمات اللوجستية وعلى امتثال قطاع الشحن للوائح الدولية. ومع ذلك، يجب أن تكون جميع الصلات في تلك السلسلة متينة من أجل ضمان لوجستيات بحرية آمنة وفعالة ومستدامة. كما أن الاستثمار في الهياكل الأساسية للموانئ ضروري.

وتتحمل دول خليج غينيا المسؤولية الرئيسية عن ضمان السلامة البحرية ومكافحة القرصنة. ولكي تسفر جهودها عن نتائج مستدامة، سيكون التعجيل بتنفيذ مدونة ياوندي لقواعد السلوك بالتعاون الوثيق مع بعضها البعض أمرا حاسما.

السيد أفونسو (موزمبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام المساعدة مارثا بوبي على إحاطتها الهامة والمتبصرة. والشكر موصول للسيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والسيد عمر توراي، رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيد خوسيه ميا أبيسو، الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا، على إحاطاتهم القيمة. ونود بصفة خاصة أن نشكر غانا على مبادراتها الهامة وقيادتها في هذا المجال.

إن القرصنة والسطو المسلح في البحر جريمتان خطيرتان وتهديدان للملاحة الدولية والأمن والتجارة الحرة بين الدول، وبالتالي تمثلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وبوصفها دولة بحرية بطبيعتها وبحكم مصيرها، تدرك موزمبيق أهمية المياه الآمنة لإحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلد والمنطقة والعالم بأسره. ولهذا السبب نعتقد أنه من المهم المشاركة في هذه المناقشة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. ويتجلى اهتمامنا، في جملة أمور، في أن قناة موزمبيق، وهي ممر مائي بطول 1 800 كيلومتر بين مدغشقر وشرق أفريقيا، تنقل

صون الأمن البحري المشترك. وعلى مدى السنوات الـ 10 الماضية، ما فتئت بلدان المنطقة تتكاتف في العمل لبناء هيكل ياوندي للأمن البحري، وتكثيف دوريات مكافحة القرصنة وعمليات مرافقة السفن، وتعزيز التشريعات والمساءلة، وتطبيق إنفاذ القانون بشكل مشترك. وشهدت السنوات الأخيرة انخفاضاً على أساس سنوي في حوادث القرصنة وتحسناً مستمراً في بيئة الأمن البحري في خليج غينيا. وتقدر الصين بلدان المنطقة على ما بذلته من جهود.

إن خليج غينيا طريق شحن يكتسي أهمية عالمية. وحماية أمنه البحري مسؤولية مشتركة بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره. وتشجع الصين مجلس الأمن على الاهتمام على النحو الواجب بالصعوبات والتحديات التي تواجهها البلدان الساحلية وعلى إيلاء المزيد من الاهتمام والمساهمات للتأثير في هذه المسألة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يجب علينا توطيد التعاون الإقليمي. يغطي خليج غينيا منطقة بحرية شاسعة، تشمل عدداً كبيراً من البلدان، والقرصنة في تلك المنطقة ذات قدرة عالية على التنقل وسرية للغاية. وقد وقعت حوادث قرصنة متفرقة في الآونة الأخيرة. ولا بد من تعزيز التعاون الإقليمي من أجل الاستجابة بشكل فعال. وينبغي لبلدان المنطقة تبني مفهوم الأمن البحري المشترك، والاستفادة من الدور القيادي للمنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، والنهوض بوضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة القرصنة. ومن الضروري تفعيل مدونة ياوندي لقواعد السلوك على نحو كامل، مع التركيز على معالجة المسائل المالية واللوجستية والتقنية التي ينطوي عليها بناء هيكل الأمن البحري، وبالتالي توفير ضمانات مؤسسية فعالة لعمليات مكافحة القرصنة الإقليمية. وتنطوي مكافحة القرصنة على السيادة البحرية للدول الساحلية وتؤثر على شؤونها الداخلية، بما في ذلك النظم القضائية. وينبغي للبلدان خارج المنطقة أن تحترم سيادة الدول الساحلية وقيادتها وأن تضطلع بدور بناء في العمليات الإقليمية لمكافحة القرصنة.

شباط/فبراير 2012، والذي حث بلدان خليج غينيا على عقد مؤتمر قمة ووضع استراتيجية مشتركة لمكافحة القرصنة. ووجدد القرار 2634 (2022) الاهتمام بهذه المسألة وحشد دعماً أكبر للتخفيف من تهديد الأمن البحري.

ويتعين على المجلس، بصفة خاصة، والمجتمع الدولي، بصفة عامة، مواصلة دعمهما لاستراتيجية إقليمية تهدف إلى مكافحة القرصنة والسطو المسلح والجريمة المنظمة عبر الوطنية في الخليج وخارجه. وفي ذلك الصدد، ترى موزامبيق أنه من أجل مكافحة القرصنة في خليج غينيا مكافحة فعالة، فلا غنى عن العناصر التالية وهي مترابطة ويعزز بعضها بعضاً - أولاً، معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن البحري، بما في ذلك الفقر والبطالة، لا سيما بين الشباب؛ ثانياً، ضمان التنفيذ الفعال للأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية القائمة؛ ثالثاً، دعم تفعيل هيكل ياوندي المتوخى في مدونة ياوندي لقواعد السلوك؛ ورابعاً، تعزيز بناء القدرات والتعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ونود أن نؤكد من جديد اقتناعنا بأن كفالة مياه مأمونة ومنع أعمال القرصنة والسطو المسلح والأنشطة غير المشروعة الأخرى عبر المجال البحري لغرب أفريقيا ووسطها ضرورة أمنية جماعية. وينبغي للمجلس، بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن، أن يظل مشاركاً في دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى كفالة الأمن البحري في خليج غينيا وصونه. إن الدفاع عن المشاعات العالمية أو أجزاء منها ينطوي على مسؤولية عالمية وتقاسم لتلك المسؤولية.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيدة بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا؛ والسيد فيريسيمو، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والسيد توراي، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسيد أبيسو، الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا على إحاطاتهم.

وترحب الصين بمبادرة غانا بعقد هذه الجلسة. إن خليج غينيا هو الموطن البحري المشترك لبلدان المنطقة. وقد وقع القادة الإقليميون قبل عقد مدونة ياوندي لقواعد السلوك بغية بناء توافق في الآراء بشأن

الحاويات في ميناء أبيدجان في كوت ديفوار وميناء ليكي البحري في نيجيريا، وكلاهما شيده مقاولون صينيون، وبدأ تشغيلهما الواحد تلو الآخر، ما أدى إلى إيجاد مئات الآلاف من فرص العمل محليا. وعملت الصين أيضا بنشاط مع سيراليون والسنغال، من بين بلدان أخرى، في مجالات مثل بناء موانئ صيد الأسماك والزراعة وتجهيز مصائد الأسماك، لصالح المجتمعات المحلية. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لدعم المنطقة بشكل مشترك وتطوير الاقتصاد الأزرق واستغلال الموارد البحرية، وبالتالي تحويل خليج غينيا إلى خليج للسلام والاستقرار والازدهار.

السيد دي لورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الممتازة والزخرة بالمعلومات.

ونهنئ الدول الأعضاء على التقدم المحرز نحو تنفيذ هيكل ياوندي خلال السنوات الـ 10 منذ إنشائه. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لمدونة ياوندي لقواعد السلوك، فإننا نتطلع إلى هيكل ياوندي بوصفه مثالا هاما للهيكل البحري الإقليمي للعالم.

والولايات المتحدة ملتزمة بالملاحاة الدولية المشروعة في منطقة خليج غينيا وأمنها وتمييزها المستدامة، بل وحوض المحيط الأطلسي بأسره. فالأمن البحري في خليج غينيا ضروري للحفاظ على محيط أطلسي آمن ومزدهر، سواء بالنسبة لدول المحيط الأطلسي أو تلك التي تعتمد على مياهه في معيشتها.

ونعيد تأكيد التزامنا بمساعدة دول المنطقة على مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر ومحاسبة مرتكبي الجرائم والميسرين والشخصيات الرئيسية في الشبكات الإجرامية وبالتصدي للأنشطة الأخرى ذات الصلة المزعزعة للاستقرار وغير المشروعة في خليج غينيا. وتشيد الولايات المتحدة أيضا بجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا وشركائها على التنسيق فيما بينها لتعزيز التعاون بشأن الأمن البحري وزيادة تفعيل هيكل ياوندي.

ثانيا، يجب علينا تعزيز بناء القدرات على مكافحة القرصنة. والدول الساحلية في خليج غينيا في طليعة الكفاح ضد القرصنة. لقد اتخذ مجلس الأمن القرار 2634 (2022) في أيار/مايو من العام الماضي، الذي سلط الضوء على دعم بناء القدرات الإقليمية لمكافحة القرصنة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد الدول الساحلية على تعزيز بناء القدرات داخل وكالاتها المعنية بإنفاذ القانون البحري وقواتها البحرية وتحسين كفاءة عمليات مكافحة القرصنة. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وغيرها من الوكالات العمل وفقا لولاية كل منها وخبرتها لتكثيف دعمها في مجالات التركيز مثل تبادل المعلومات والإنذار المبكر والبحث والإنقاذ البحري والدعم اللوجستي. وفي السنوات الأخيرة، قدمت الصين دفعات عديدة من مواد ومعدات مكافحة القرصنة إلى بلدان المنطقة وأجرت تدريبات مشتركة لمكافحة القرصنة. والصين على استعداد للاستفادة من قصص وطرائق النجاح القائمة من المجتمع الدولي، وأن تستكشف، على أساس التشاور المناسب مع الدول الساحلية، طرائق التعاون مثل الإنفاذ المشترك للقانون وعمليات الحراسة المشتركة، بغية الحفاظ على مستوى قوي من قمع القرصنة وردعها.

ثالثا، يجب إيلاء الاهتمام الواجب للأسباب الجذرية للقرصنة. وقد وجه تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/2022/818) الانتباه إلى مسائل العمالة وسبل عيش المجتمعات الساحلية في خليج غينيا وأهمية القضاء على أماكن حضانة القرصنة. فينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم، بشعور أكبر بالإلحاح، تنمية الدول الساحلية وأن يساعد على ضمان سبل عيش الناس وتحسينها وأن يعزز الشعور بالمكسب والأمان لدى المجتمعات الساحلية، ولا سيما وسط الشباب.

وقد انخرطت الصين، على مر السنين، في تعاون عملي مع بلدان في غرب أفريقيا وخليج غينيا. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، اكتملت محطتا

خليج غينيا بهدف مكافحة القرصنة وتعزيز الأمن البحري. ولهذا، نرى أن أمامنا فرصة سانحة لتقييم هذه المبادرة ودورها في تعزيز الاستقرار في أحد أكثر المناطق أهمية استراتيجية في القارة، باعتبارها تضم حوالي عشرين ميناء تجاريا وتمثل خمسة وعشرين بالمئة من حركة النقل البحري الأفريقية.

ونشيد هنا بالتقدم المُحرز في مكافحة حوادث القرصنة والسطو المسلح خلال العقد الأخير، وهو ما تجلّى - على سبيل المثال - في انخفاض هذه الحوادث بنسبة سبعين في المائة خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2021. ونتطلع إلى مواصلة البناء على هذا التقدم الذي أثبت كفاءة الجهود الجماعية للدول المُطلّة على الساحل والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين في مجال الأمن البحري. ونؤكد هنا على أن صون الأمن في المناطق البحرية المشتركة سيساهم في دعم أمن واستقرار وتنمية المنطقة برمّتها، الأمر الذي يحتمّ على جميع الجهات الفاعلة المعنية مُضاعفة جهودها لمكافحة التهديدات الأمنية في خليج غينيا، خاصة الأنشطة الإجرامية - كتهديب الأسلحة والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية - التي توظفها الجماعات من غير الدول كمصدر للربح. وتقلقنا في هذا السياق، تداعيات هذه الأنشطة الإجرامية على سُبل معيشية السكان وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية التي يستغلها القرصنة والمجرمون لمواصلة أنشطتهم غير الشرعية.

ولا بد كذلك من مواصلة توفير الحماية للبُحارة، فرغم الانخفاض الملحوظ في عمليات السطو والنهب، لا تزال المنطقة غير آمنة لهم، الأمر الذي يتطلب من الدول الإقليمية ووكالات الاستجابة الساحلية والقوات البحرية المستقلة التصدي للقرصنة على نحو دائم وبدعم دولي ثابت.

وقد أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحا في ظل قيام الجماعات الإرهابية العابرة للحدود باستغلال الأنشطة الإجرامية في خليج غينيا لتمويل عملياتها، عبر استخدام الحدود البرية التي يسهل اختراقها. ولهذا، نرى أن التصدي للأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالقرصنة

وأود أن أشدد على أهمية القرار 2634 (2022) بشأن القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا. والولايات المتحدة ملتزمة تماما بدعم شركائنا في تصديهم للتهديدات الخطيرة والمستمرة التي تشكلها القرصنة والسطو المسلح والجريمة المنظمة العابرة للحدود في الخليج. ونسلط الضوء كذلك على الهدف المتمثل في تجريم أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر ومقاضاة مرتكبيها ونشدد على ضرورة دعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا.

ونتفق مع حقيقة أن تواتر القرصنة انخفض انخفاضاً كبيراً بالجهود المتضافرة للعديد من الدول. ونحث المنطقة على مواصلة جهودها للحفاظ على هذا التقدم. وستظل الولايات المتحدة شريكا وثيقا لتحقيق تلك الغاية. ولا تزال تحديات مثل القرصنة وصيد الأسماك غير القانوني من دون إبلاغ ومن دون تنظيم والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتغير المناخ والتلوث والتدهور البيئي تشكل جميعها تهديدات خطيرة لسبل عيشنا وأمننا المشترك. وقد تعهدت الولايات المتحدة بزيادة تعاوننا وتنسيقنا مع الدول عبر المحيط الأطلسي حتى نتمكن معا من مواجهة التهديدات الأمنية الأكثر إلحاحا في خليج غينيا وما وراءه.

الرئيسة: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أود بداية أن أشكر السيدة مارثا بوبي ومقدمي الإحاطات على مداخلتهم القيمة، وأن أعرب عن تقديرنا لغانا على جهودها لإبقاء موضوع جلستنا اليوم في صدارة أعمال هذا المجلس.

كما أود أن أؤكد على أن مناقشة مسألة مهمة مثل الأمن البحري في خليج غينيا لن تكون شاملة وهادفة إذا لم نستمع لوجهات النظر الإقليمية باعتبارها الأكثر إلحاحا لهذه المسألة، الأمر الذي يستوجب أيضا من المجتمع الدولي، وهذا المجلس، دعم المبادرات الإقليمية التي وُضعت لتعزيز الأمن البحري في خليج غينيا وأثبتت قدرتها على الحد من الجرائم البحرية.

وكما سمعنا، يُصادف هذا الشهر مرور عشر سنوات على اعتماد هيكل ياوندي الذي شكّل نقطة تحول في مسار توطيد التعاون بين دول

الأخرى في أفريقيا، مع جعلها مؤمنة للسياقات المحلية لدول خليج غينيا.

وختاماً، أشير إلى أن دول المنطقة أظهرت التزاماً واضحاً بتعزيز الأمن البحري في خليج غينيا، وعلى المجتمع الدولي أن يظل ملتزماً من جانبه بدعم هذه الجهود، بما في ذلك عبر مواصلة بناء قدرات هذه الدول، لتتمكن من التصدي لمختلف التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا نترك فراغاً تتشظى فيه القرصنة والأعمال الإجرامية. كما إن الدور القيادي للمجلس ودعمه لجهود المنطقة، بما في ذلك من خلال الالتزام بتنفيذ القرار 2634 (2022)، الذي اتخذ العام الماضي بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، ضروري لمواصلة البناء على مثل هذه الجهود.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.
لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.
رُفِعَت الجلسة الساعة 17/10.

والسطو المسلح في البحار يتطلب مواصلة العمل على معالجة التدهور البيئي المتفاقم بسبب تغير المناخ وكذلك تزايد حالات الصيد غير القانوني من دون إبلاغ ومن دون تنظيم من قبل السفن الصناعية الأجنبية، وإيجاد حلول مستدامة لهذه التحديات.

وأخيراً، لن يكون القضاء على القرصنة والسطو في البحار ممكناً من دون وجود تنسيق وثيق بين جميع الجهات الفاعلة، مع إيلاء الأهمية للحلول التي تقودها الجهات المحلية. فالعشرة أعوام المقبلة ستكون حاسمة من حيث بذل جهود أكثر ابتكاراً وفعالية وتنسيقاً، لمواكبة التحديات التي أصبحت شديدة التعقيد في المنطقة، لا سيما مع التحرك المتزايد للشبكات الإجرامية داخل الأراضي وتبعات ذلك على استقرار المجتمعات. كما ستساهم هذه الجهود في تحسين تبادل المعلومات ودعم الأطر الإقليمية في تحقيق الأهداف التي وُضِعَت من أجلها. ونرى هنا أهمية البناء على تجارب المنطقة في التصدي للقرصنة خلال العقد الماضي والاستفادة كذلك من خبرات المناطق